## عمرو أديب: غادرت مصر بعد التحريض على قتلي

العربية.نت: برر الإعلامي المصري عمرو أديب وجوده خارج مصر منذ الأربعاء الماضي باكتشافه وجود تحريض واضح على قتله من قبل بعض اللجان الإلكترونية والمحطات الفضائية.وأضاف أديب، في مداخلة تليفزيونية له من لندن عبر الأقمار الصناعية مع برنامجه «القاهرة اليوم»، الذي يقدمه على محطة أوربت الفضائية أمس الاول أنه ومنذ انتهاء حلقته الخاصة بحادث قطار أسيوط، فوجئ باتهام البعض له بأنه أحد المسؤولين عن البلبلة الموجودة في الشارع المصري، مشيرا إلى أنه لم يندم من قبل على أي كلمة قالها أو أي قضية ناقشها، معتبرا أن كلمات الشكر التي يتلقاها من المواطنين في الشارع عن وصفه للأحداث هو أفضل إحساس يشعر به.

### تحديد الثلاثاء المقبل موعداً لأولى جلسات دعوى تطالب بوقف الرئيس المصري عن العمل

# الإسلاميون ينظمون مظاهرات في جميع أنحاء مصر تأييداً لمرسي السبت
# «المحكمة الدستورية»: آلمنا انضمام الرئيس لحملة الهجوم علينا

جانب من اشتباكات المتظاهرين مع قوات الأمن بالقرب من ميدان التحرير في القاهرة أمس (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: صعّد القضاء المصري بكل هيئاته ضغوطه أمس على الرئيس المصري د.محمد مرسي من اجل «إسقاط» الاعلان الدستوري الذي حصّن بموجبه قراراته من اي رقابة قضائية غداة تظاهرات حاشدة غير مسبوقة ضده في ميدان التحرير والعديد من المحافظات، فيما تواصلت الاشتباكات في القاهرة بين المتظاهرين والشرطة.

وأعلنت محكمة النقض وهي المحكمة العليا في القضاءين الجنائي والمدني المصري «تعليق أعمالها الى حين اسقاط الاعلان الدستوري» الذي أصدره د.مرسي الخميس الماضي وحصّن بموجبه كذلك الجمعية التأسيسية لوضع الدستور ومجلس الشورى (يهيمن عليهما الإسلاميون) ضد اي قرار محتمل بحلهما من المحكمة الدستورية العليا التي تنظر في الثاني من ديسمبر المقبل دعاوى بهذا الشأن.

وكان نادي قضاة مصر (بمثابة النقابة العامة للقضاة العاملين في المحاكم المدنية والجنائية) أوصى الجمعة الماضي بوقف العمل في جميع المحاكم والنيابات المصرية الى حين إلغاء الاعلان الدستوري وطلب من الجمعيات العمومية للمحاكم المختلفة اقرار هذه التوصية.

وعلقت معظم محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف والعديد من النيابات أعمالها في مختلف محافظات مصر.

وكان المجلس الأعلى للقضاء وهو أعلى سلطة في القضاء المدني والجنائي في مصر، وصف الإعلان الدستوري بأنه «اعتداء غير مسبوق» على السلطة القضائية.

وأصدرت المحكمة الدستورية العليا أمس بيانا اتسمت لهجته بالتحدي واتهمت فيه ضمنا الرئيس المصري بالهجوم عليها من دون دليل، كما أكدت انه «لن يرهبها تهديد او وعيد او ابتزاز ولن تخضع لأي ضغوط».

وقال رئيس المحكمة ماهر البحيري في بيان تلاه امام الصحافيين ان تيارا بعينه، في اشارة الى الاسلاميين، شن حملة هجوم على المحكمة وروج معلومات «كاذبة» عنها «بقصد ايقاع الاغتيال المادي والمعنوي» للمحكمة «متوسلين في ذلك تلويث صورتها (..) وتلويث سمعة وشرف قضاتها».

وأضاف «لم يكن صحيحا ولا صدقا، بل محض افتراء وكذب» اتهام هذا التيار للمحكمة الدستورية بأن حكمها بحل مجلس الشعب «جاء بالاتفاق مع آخرين من اجل اسقاط مؤسسات الدولة»، متابعا «لم يكن صحيحا ولا صادقا القول بأن المحكمة تنتهك الدستور والقانون وتفصل في الدعاوى على هواها السياسي ولم يكن صحيحا ولا صادقا الادعاء بأن قضاة المحكمة الدستورية يتم اختيارهم من بين الموالين للنظام السابق».

وقال ان «الحزن الحقيقي الذي ألم بقضاة هذه المحكمة حين انضم السيد رئيس الجمهورية في مباغتة قاسية ومؤلمة الى حملة الهجوم المتواصلة على المحكمة الدستورية وهو من اكتسب شرعية ولايته رئيسا عندما قام بأداء اليمين الدستوري أمامها».

وأكد ان الرئيس المصري اتهم المحكمة الدستورية بـ «تسريب أحكامها قبل ان تصدر» في الخطاب الذي ألقاه الجمعة الماضي غداة اصداره الاعلان الدستوري الذي فجر أعنف أزمة سياسية في البلاد منذ تولي د.مرسي السلطة قبل خمسة اشهر.

وتابع رئيس المحكمة الدستورية العليا «سبق للمحكمة مناشدة رئيس الجمهورية ان يوافيها بما نما الى علمه عن تفاصيل هذا الاتهام وما توافر من أدلة عن هذه الجريمة وهو اتهام جد خطيرا لأن هذا الطلب لم يكن محل استجابة من أحد ولم تتلق المحكمة ردا في هذا الشأن حتى الآن».

وأضاف «تؤكد المحكمة انه لن يرهبها تهديد او وعيد او ابتزاز ولن تخضع لأي ضغوط تمارس عليها في اي اتجاه».

وعلى الأرض، اندلعت مواجهات جديدة أمس في القاهرة بين متظاهرين وقوات مكافحة الشغب بالقرب من ميدان التحرير.

وأطلقت قوات الأمن قنابل غاز مسيلة للدموع على المتظاهرين الذين اضطروا الى الفرار وعلى الخيام التي أقاموها منذ الجمعة وفق مصور من «فرانس برس».

وأعرب رئيس المحكمة الدستورية العليا في بيانه أمس عن أسفه لتراجع الجمعية التأسيسية «امس الأول (الاثنين)» عما سبق ان وافقت على إدراجه في مشروع الدستور بشأن اختصاصات المحكمة الدستورية «دعينا الى مظاهرات لمساندة الرئيس د.مرسي ويتم إعداد الأماكن التي لم تحدد حتى الآن».

وأكد صلاح عبدالمعبود العضو البارز بحزب النور السلفي أن الإسلاميين سينظمون مظاهرات يوم السبت. وأضاف انها يمكن أن تكون في ميدان التحرير حيث يعتصم معارضو د.مرسي منذ سبعة أيام.

إلى ذلك، حددت محكمة القضاء الإداري الثلاثاء المقبل موعدا لنظر أولى جلسات دعوى قضائية تطالب بوقف الرئيس المصري د.محمد مرسي عن العمل.

وقررت الدائرة الأولى في محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة المصري أمس تحديد الثلاثاء موعدا لعقد أولى الجلسات للنظر في دعوى قضائية تطالب بوقف د.مرسي عن العمل والقيام بمهام منصبه وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا مؤقتا للبلاد إلى حين إجراء انتخابات رئاسية جديدة.

ونقلت وسائل إعلام عن مصادر قضائية متطابقة أنه جاء بالدعوى القضائية التي أقامها المحامي طارق محمود أن الرئيس د.مرسي أصدر في 21 نوفمبر الجاري ما أسماه بالإعلان الدستوري نص على إعادة التحقيقات في قضية قتل المتظاهرين وصرف معاشات للمصابين وتحصين قرارات رئيس الجمهورية من الطعن عليها وأسلوب عملها.

وفي وقت تحتاج مصر الى مساعدة لإعطاء دفعة جديدة لاقتصادها، حذر صندوق النقد الدولي أمس الأول من ان حدوث «تغيير كبير» في سياسة مصر الاقتصادية والسياسية يمكن ان يؤدي الى اعادة النظر في الاتفاق التمهيدي على خطة مساعدة هذا البلد التي تنص على منحها قرضا بقيمة 4,8 مليارات دولار.

في المقابل، قالت جماعة الاخوان المسلمين وأحزاب سلفية أمس انها ستنظم مظاهرات في أنحاء مصر يوم السبت تأييدا للرئيس د.محمد مرسي.

وقال محمود غزلان المتحدث باسم جماعة الاخوان لـ «رويترز»: الشورى والجمعية التأسيسية من الطعن عليها بالمحاكم.

واعتبر مقيم الدعوى أن هذا الإعلان الدستوري أهدر العديد من القوانين والدساتير لأن رئيس الجمهورية استحوذ بهذا الإعلان على جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وضرب بعرض الحائط جميع الدساتير والمواثيق العالمية والمصرية وأنه خالف الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس من العام 2011 والذي استفتي عليه الشعب المصري وتحدد بمقتضاه مهام رئيس الجمهورية وليس من ضمنها إصدار إعلانات دستورية جديدة وتحصين قراراته من الطعن عليها.

### الحوار إلى ما بعد رأس السنة

# الكاردينال الراعي سخّن الأجواء بعدم اعتراضه على قانون الستين ورئاسة الحكومة «الانتخابية» بين بهية الحريري وعدنان القصار

المبادرة الجنبلاطية مازالت في ميدان البحث السياسي، لكن مصير الحكومة تقدم عليها في الاهتمام، بينما تقدم قانون الانتخابات على الاثنين معا، في وقت تراجع فيه انعقاد موضوع الحوار الى المؤخرة في ظل التسليم بضرورة تأجيل اجتماعه المقرر اليوم الخميس الى ما بعد رأس السنة الحالية.

لماذا قانون الانتخابات متقدم على سواه من الاهتمامات؟ واضح ان طرح البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي في مطار رفيق الحريري الدولي اثناء عودته من الفاتيكان موضوع قانون الانتخابات وبالتالي الانتخابات كأولوية، كان وراء هذه العودة الى ابراز الحاجة الملحة لقانون انتخابات، والا فسيكون القانون الحالي المعروف بقانون 1960 هو القانون الساري المفعول.

الراعي اوضح ان المهم ان تجري الانتخابات في موعدها حتى ولو على اساس قانون الستين.

لكن التيار الوطني الحر بزعامة العماد ميشال عون سارع في رفض اعتماد هذا القانون مهددا بموقف لم يفصح عنه.

وكان الرئيس ميشال سليمان استبق هذا الامر باعلان رفضه توقيع اي قانون بالتمديد لمجلس النواب ما يعني انه لا مفر من اجراء الانتخابات بأي قانون كان!

من جهته، رئيس مجلس النواب نبيه بري رأى من جهته ان هدف 14 آذار من مقاطعة الحوار هو الوصول الى اعتماد قانون 1960، علما ان هذا الفريق مع النائب وليد جنبلاط يشكلون اكثرية فلماذا المقاطعة؟

واضاف بري ان من حق رئيس الجمهورية استعمال صلاحياته لكن ايضا من حق مجلس النواب ان يستخدم صلاحياته كونه سيد نفسه، وهو المعني في نهاية المطاف بان يقرر التمديد لمجلس النواب من عدمه، معتبرا انه بدلا من الخوض بهذه الاحتمالات يجب بذل اقصى الجهود لاجراء الانتخابات في موعدها وعلى اساس قانون جديد.

وفي مأدبته التكريمية للرئيس الارميني دعا بري الاطراف اللبنانية الى عدم انتظار مصير سورية الذي لن يتقرر بالانتحار بل بالحوار.

وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي خلال زيارته لقيادات في حزب الله (محمود الطويل)

### سليمان: لن أوقع التمديد للمجلس والانتخابات في موعدها

وحول الحكومة قال بري انه يؤيد حكومة وحدة وطنية ودعا من يستعجل التغيير الحكومي الى المشاركة في الحوار.

اما بالنسبة لمبادرة النائب وليد جنبلاط فبعض قوى 14 آذار تعتقد ان هذه المبادرة هوت على خط التماس الفاصل بين المعارضة والموالاة، وان النهر حمل رفاقها الى مدافن المبادرات فيما تواصل جبهة النضال الوطني تسويقها كما لو انها مازالت حية ترزق، فزارت الشيخ نعيم قاسم نائب الامين العام لحزب الله اليوم وستزور العماد ميشال عون يوم غد الجمعة للغاية نفسها.

ويبدو ان دعوة الوسطي الاول الرئيس ميشال سليمان مازالت بعيدة عن اقناع المعارضة اقتناعا منها بأنه لا جدوى من الحوار مع من لا يريد الحوار حول البند الاساسي للحوار وهو سلاح حزب الله، وبان الحوار من دون سلاح الحزب ينطوي على استدراج للمعارضة الى الحوار بشأن تغيير الحكومة وليس بكيفية ادخال سلاح حزب الله في كنف الدولة.

وقد شارك نواب المعارضة في مأدبة رئيس مجلس النواب على شرف الرئيس الارميني سركيسيان في عين التينة وهم الذين امتنعوا عن المشاركة باستقباله في مجلس النواب تجنبا لكسر مقاطعة الحكومة، الى ذلك وبالتزامن مع هذا الحضور فاجأ فريق 14 آذار الوسط السياسي اللبناني بزيارة وفد منه لقطاع غزة والتضامن مع حماس في مواجهة العدوان الاسرائيلي.

في هذا الوقت، استعرض الرئيس ميشال سليمان جملة صيغ حكومية، بينها صيغة حكومة سداسية تضم وزيرا عن كل طائفة رئيسية، يفترض ان تحظى برضا الطرفين اي 8 و14 آذار، ولا تحمل أيا من الأوصاف أو المسميات التي تثير خلافات السياسيين. وتكون مهمتها رعاية السلم الأهلي والتحضير للانتخابات والإشراف عليها. مصادر بعبدا قالت ان الرئيس يهمه ان تكون الحكومة ثلاثية بمعنى: ثلث لـ 8 آذار وثلث لـ 14 والثلث الثالث للوسطيين.

وقد اقترح لرئاسة هذه الحكومة النائبة بهية الحريري، ولعضويتها محمود بري، شقيق الرئيس نبيه بري عن الشيعة، تيمور جنبلاط عن الدروز، مروان شربل عن الموارنة، وإبراهيم نجار عن الأرثوذكس وادغار معلوف عن الكاثوليك.

وبهذه الصيغة المتداولة، يصبح حزب الله خارج التشكيلة الحكومية ويتمثل ضمنا محمود شقيق الرئيس بري، وطبيعي ان يتمثل جنبلاط وفريقه السياسي الوسطي بنجله تيمور، الذي مازال بعيدا عن الانخراط في الأجواء السياسية، ويغطي وزير الداخلية مروان شربل المساحة المارونية في الحكومة ممثلا الرئيس ميشال سليمان ووسطيته السياسية، وتحضر القوات اللبنانية وحزب الكتائب بالوزير الأرثوذكسي السابق ابراهيم نجار الذي يشكل حالة مشتركة بين هذين الحزبين المارونيين، ويبقى النائب الكاثوليكي ادغار معلوف حصة العماد ميشال عون.

لكن مصادر قريبة من بعبدا تحدثت «الأنباء» عن حكومة انتخابات برئاسة رجل الأعمال عدنان القصار الذي يثير ارتياح بعض أقطاب 8 آذار أكثر من 14 آذار، إلا انه يعتبر نفسه وسطيا بالمقدار الذي يفضله الرئيس سليمان.

النائب أحمد فتفت وصف طاولة الحوار بـ «طاولة التكاذب الوطني» لأن حزب الله لم يلتزم بأي حوار منذ 6 سنوات ونصف حتى اليوم. فأين النأي بالنفس والحياد، بإرسال طائرة من لبنان فوق إسرائيل لمصلحة إيران، المشكلة باتت في مصداقية حزب الله.

ورفض فتفت اتهامات جنبلاط لقوى 14 آذار، واعتبر ان نجاح مبادرة جنبلاط متوقف على قبول حلفاء جنبلاط بما تضمنته. وقال ان تيار عون رفض المبادرة، وسأل هل الرئيس بري موافق على إلغاء معادلة «الشعب والجيش والمقاومة» وعلى إرسال المتهمين باغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري من عناصر حزب الله الى المحكمة الدولية، وأضاف: الرئيس بري من 8 آذار بالكامل وليس حياديا.

● بيروت ـ عمر حبنجر

## دعم أوروبي وإسلامي وداخلي غير مسبوق لرفع عضوية فلسطين في الأمم المتحدة اليوم

عواصم ـ وكالات: تصل المعركة الديبلوماسية الشرسة بين الفلسطينيين وإسرائيل ذروتها اليوم حين تصوت الجمعية العامة للأمم المتحدة على طلب فلسطين اعتبارها دولة غير عضو وبصفة مراقب اليوم.

ومدفوعين بزخم إسلامي غير مسبوق واعتراف أوروبي كبير تقدمته فرنسا تلتها إسبانيا وسويسرا وعدد آخر من الدول الغربية، قدم الفلسطينيون أمس رسميا طلبهم الى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف منها في المنظمة الدولية وسط معارضة شديدة من الولايات المتحدة وإسرائيل. ووصل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس فجر أمس الى نيويورك للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستصوت على الطلب الفلسطيني اليوم.

وأعلن وزير الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية رياض المالكي عن تقديم نسخة من مشروع القرار بشكل رسمي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي جرى تسجيله ليصبح ورقة رسمية.

وقال المالكي لإذاعة «صوت فلسطين» أمس عبر الهاتف «إننا بانتظار ان يتم التصويت من الدول في الجمعية العامة على هذا الطلب لرفع مكانة فلسطين» اليوم الخميس.

وأشار الى ان الرئيس عباس سيلقي كلمة في اجتماع الجمعية العامة حول هذا المطلب الفلسطيني متوقعاً في ذات الوقت ان يطلب مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة الرد على هذه الكلمة.

والى جانب الدعم الدولي يذهب عباس هذه المرة الى الامم المتحدة حاملاً معه دعما غير مسبوق من جميع الفلسطينيين آخرهم رئيس حكومة «حماس» المقالة اسماعيل هنية. وقد اتفقت الفصائل الوطنية والاسلامية في غزة على تنظيم مظاهرة تأييدية موحدة تنطلق من ميدان الجندي المجهول في وسط المدينة وصولا الى مكاتب الامم المتحدة في غربها. وعلى صعيد الدعم الدولي، كشف وزير الخارجية الاسباني خوسيه مانويل مارغايو أمس ان اسبانيا ستصوت لصالح الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وقال مارغايو في كلمة له في البرلمان الاسباني ان بلاده ستدعم القرار بما يتوافق مع دورها التاريخي مشددا على ان ذلك يعد أفضل حل لنهج السلام. وذكر ان الحكومة الاسبانية أجرت اتصالاتها مع شركائها الأوروبيين بهدف اتخاذ موقف مشترك إزاء القضية، مبينا ان ذلك لم يكن ممكنا «حتى اللحظة الاخيرة». كما أعلنت الحكومة السويسرية في بيان أمس ان سويسرا ستصوت لصالح الطلب الفلسطيني.